بريطانيا تنوي حلّ الأزمة السورية من البوابة الإيرانية

يبدو أن الاتفاق الدولي حول النووي الإيراني بدأ يؤتي ثماره في أكثر من ناحية، لا سيما في حلحلة الأزمات، خصوصاً الأزمة السورية. إذ دخلت بريطانيا على خطّ التفاوض من أجل إيجاد حلّ لهذه الإزمة من البوابة الإيرانية، وإن كان لسان حال البريطانيين لا يختلف عن آخرين، الذين يساومون على بقاء الرئيس السوري بشار الأسد في الحكم أو رحيله.

وفي هذا الصدد، نشرت صحيفة «غارديان» البريطانية مقالاً جاء فيه أن وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند يبحث عن حل للأزمة السورية بإذابة الجليد بين الغرب وإيران، ما قد يمهّد الطريق لمحادثات محتملة. وقال هاموند إن طهران ولندن تسعيان إلى استخدام مناخ الاتفاق النووي الإيراني لمناقشة سورية وغيرها من القضايا الإقليمية.

روسياً، سلطت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الضوء على معرض «ماكس – 2015» الدولي للطيران والفضاء. وقالت إنّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين زار المعرض واطّلع على النماذج، بما فيها النماذج الاختبارية والتجريبية للطائرات والمروحيات والآليات الأخرى المعروضة في جوكوفسكي. وأشارت إلى أنّ 156 شركة أجنبية تمثل 30 بلداً، بما فيها الشركات النمسوية والبلجيكية والبريطانية والألمانية والإيطالية والفرنسية والتشيكية والسويسرية أكدت حضورها إلى المعرض، ما يؤكّد وضعه القانوني الدولي.

وفي ما يخصّ تركيا، نشرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية مقالاً قالت فيه إن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان دعا إلى انتخابات عامة جديدة في تشرين الثاني المقبل بعد عدم تمكّن حزبه «العدالة والتنمية» من الحصول على الغالبية في البرلمان في الانتخابات التي أجريت في حزيران الماضي. وقالت الصحيفة إن قرار أردوغان إجراء الانتخابات جاء بعد فشل محاولات تشكيل حكومة ائتلافية، وتصف محاولته تشكيل حكومة ائتلافية بأنها مجرّد تمثيلية.

الأسد يرفع السقف ويغمز من قناة دبلوماسية الحلفاء

■ عامر نعيم الياس*

رفع الرئيس السوري بشار الأسد سقف التفاوض مع القوى الكبرى حول سورية. فاللقاء الذي أجراه مع قناة «المنار» وإن حمل في عنوانه الرئيسي ملف توضيح بعض النقاط التي شابها سوء فهم في الخطاب الأخير لرئيس الجمهورية، إلا أنه حدّد نقاطاً ثابتة تتمترس خلفها الدولة السورية في أي عملية تفاوضية مع الطرف الآخر المنخرط في الحرب على سورية، منها وحدة سورية وسيادتها، ومحورية بند مكافحة الإرهاب، بغضّ النظر عن تراتبيته الزمنية في أي مبادرة للحل مطروحة على الساحة الدولية في ما يخص الحرب على سورية، إذ قال: «أولاً... سيادة سورية ووحدة الأراضي السورية... قرار الشعب السوري بمعنى أنه لن يكون هناك إملاءات من أي جهة ويجب أن يكون القرار في النهاية قراراً وطنياً صافياً... عملياً، يجب أن تكون هناك قاعدة لأي مبادرة... تبدأ وتستند وترتكز على مكافحة الإرهاب. أي مبادرة لا بند مكافحة الإرهاب فيها كأولوية لا قيمة لها. كيف نضعها في جدول زمني، هذا موضوع آخر. هذه تفاصيل، ولكن هذه هي الأسس والضوابط والمحددات في أي مبادرة». واللافت في المقابلة كان غمز الأسد من بندين وردا في المبادرة الإيرانية لحل الأزمة في سورية يتعلقان بوقف إطلاق النار وإجراء انتخابات بإشراف أممي. فالرئيس السوري تمايز عن الحليف الأهم للدولة السورية منذ أكثر من ثلاثة عقود متسائلاً عن معنى وقف إطلاق النار وهل تحارب الدولة السورية دولةً تقابلها حتى يتم طرح هذا المفهوم، مستعيضاً عنه بما يدعى «تهدئة»، أو وقفاً للعمليات القتالية. أما في ما يخص الرقابة الأممية فوضع الرئيس هذا البند على طاولة التفاوض، وإن لم يبدِ مرونةً في قبوله، على عكس مسألة إعداد دستور جديد ناتج عن توافق السوريين. فشرط السيادة السورية يستوجب التأكد من هي الجهة التي تراقب العملية الانتخابية والتي ستكون مقبولة إن أتت من الحلفاء. أما المنظمات الدولة فهي موضع شك، «إما انتخابات بإشراف دولي فلا، هذا تدخل في السيادة السورية. من هي الجهة الدولية المخوّلة أن تعطينا شهادة حسن سلوك بهذا المعنى لا نقبل بهذا الأمر».

هنا يبدو الأسد رافضاً منح المجتمع الدولي سابقةً في سورية من بوابة الإشراف على الانتخابات أممياً وانتظار شهادات شرعية وحسن سلوك من الغرب، والتي إن حصلت وفق ما هو مطروح، ستكون مقدمةً لتدخل على النمطين اللبناني والعراقي في صوغ السلطة في سورية وتشكيلها. وهو أمرٌ مرفوضٌ بشكل تام وغير قابلٍ للنقاش.

لا يبدو الأسد في موقف الضعف الذي تراهن عليه الدول الكبرى. ولا يبدو في وارد التناغم مع أي مبادرة للحل في سورية حتى لو أتت من الحلفاء على قاعدة محاولة الإسهام في حلحلة أمور المنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، فالسيادة السورية التي يحرص الرئيس عليها لا تتنافى مع الثقة المطلقة بحلفاء دمشق ومحاولة وضع النقاط على الحروف في ما يتعلق ببعض المبادرات الخاصة بالحل في سورية. إذ يثبت الرئيس مرةً أخرى أن المسافة الفاصلة بين أيّ تحالف والسيادة لا تزال تحافظ على وضعيتها، والأساس يبقى في صوغ أيّ مسار مستقبلي، يتمثل بالسيادة التي يتوقف عليها ربع الساعة الأخير في انتهاء الأزمة السورية، والذي يبدو بدوره محكوماً بتصعيد إلى الحدود القصوى ومن كافة الأطراف الموجودة على الساحة السورية.

* كاتب ومترجم سوري

theguardian

«غارديان»: اتفاق إيران يمهّد الطريق لمحادثات في شأن الأزمة السورية

نشرت صحيفة «غارديان» البريطانية مقالاً لجوليان بورغير من طهران، جاء فيه أن وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند استهل مرحلة جديدة في البحث عن حل للأزمة السورية بإذابة الجليد بين الغرب وإيران، الذي قد يمهّد الطريق لمحادثات محتملة.

وقال هاموند، متحدثاً بعد لقائه الرئيس الإيراني حسن روحاني، في اليوم الثاني من زيارته إلى إيران، إن طهران ولندن تسعيان إلى استخدام مناخ الاتفاق النووي الإيراني لمناقشة سورية وغيرها من القضايا الإقليمية.

وقال هاموند إن مستوى المحادثات مع روسيا في شأن النزاع في سورية تعمق مؤخراً، والآن إيران أيضاً على مائدة التفاوض.

وقال هاموند للصحيفة إن الخلاف الرئيسي مع إيران في ما يتعلق بسورية هو مستقبل الرئيس السوري بشار الأسد، إذ ترى طهران إنه يُبقي سورية متماسكة بينما ترى لندن أنه يجب ألا يبقى في السلطة.

НЕЗАВИСИМАЯ

«نيزافيسيمايا غازيتا»: معرض «ماكس – 2015» للطيران يؤكّد وضعه القانوني الدولي

نشرت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» مقالاً جاء فيه: افتتح يوم 25 آب في مدينة جوكوفسكي في ضواحي موسكو معرض «ماكس – 2015» الدولي للطيران والفضاء. وفي يومه الأول، زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المعرض واطلع على النماذج، بما فيها النماذج الاختبارية والتجريبية للطائرات والمروحيات والآليات الأخرى المعروضة في جوكوفسكي.

وكان الخبراء يتساءلون قبل إقامة المعرض عما إذا كانت الشركات الأجنبية تأتي بمنتوجاتها إلى جوكوفسكي أم لا.

واتضح الأمر في نهاية المطاف، إذ أكدت 156 شركة أجنبية تمثل 30 بلداً، بما فيها الشركات النمسوية والبلجيكية والبريطانية والألمانية والإيطالية والفرنسية والتشيكية والسويسرية أكدت حضورها إلى المعرض.

واحتفظ معرض «ماكس – 2015» بذلك بوضعه القانوني الدولي بصفته معرضاً عالمياً يعكس آخر إنجازات التقنيات والتكنولوجيات العالمية في مجال الطيران والفضاء.

أما روسيا فمثلتها في المعرض 584 شركة. ويقول الخبراء إن الاهتمام بمعرض «ماكس – 2015» الدولي الـ 12 لا يقل عن الاهتمام بالمعرض الـ11 الذي أقيم في ضواحي موسكو عام 2013. ويتوقع منظمو المعرض أن يزوره أكثر من 400 ألف شخص. وقررت شركة «روس أوبورون إكسبورت» الروسية عرض مقاتلتَي «سو ـ 35» و«ميغ ـ 29 أم / أم 2» متعدّدتي المهام، وطائرة القتال والتدريب «ياك – 130»، وطائرة النقل العسكري «أل ـ 76 أم دي ـ 90 آ»، والطائرة البرمائية «بي ـ 200»، ومقاتلتَي «مي ـ 28 أن أي»، و«كا ـ 52» الحربيتين، ومروحية النقل الثقيلة «مي ـ 26 تي ـ 2»، ومروحية «كا ـ 226 تي» الخفيفة متعدّدة المهام، ومروحية النقل «مي ـ 17».

في ما يتعلق بمعدّات الدفاع الجوّي، فإن خبراء الشركة قدّموا في المعرض منظومات الدفاع الجوّي «إيغلا ـ أس»، و«بانتسير أس 1»، و«تور أم 2 أي»، و«بوك أم 2 أي»، و«أنتاي 2500»، ناهيك عن منظومات الحرب الالكترونية.

وقبل وصول الرئيس الروسي إلى المعرض، رافق نائب رئيس الوزراء الروسي دميتري روغوزين بصفته منظماً للمعرض، نائب الرئيس الإيراني سورنه ستاري في جولته الميدانية في المعرض حيث أطلعه على نماذج مقاتلات «سو ـ 35» و«ميغ 29» و«تي ـ 50» للجيل الخامس. ولا يقل اهتمام الزوار والخبراء بمنتوجات شركة «مروحيات روسيا». وقال مدير عام الشركة آلكسندر ميخييف إن شركته ستورد السنة الحالية للجهات الطالبة أكثر من 200 مروحية. ونصف عدد المروحيات منها يصدر إلى دول أخرى. وقال مدير عام شركة «روس أوبورون إكسبورت» الروسية آناتولي إيسايكين إن محفظة الطلبيات للشركة تزيد عن 40 مليار دولار، و18 ملياراً، منها طلبيات طائرات ومروحيات روسية.

فيما أعلن الرئيس الروسي في كلمة ألقاها في افتتاح المعرض أن حجم الانتاج في صناعة الطائرات الروسية ازداد السنة الماضية بمقدار 20 في المئة.

FT
FINANCIAL TIMES

«فايننشال تايمز»: مقامرة أردوغان الانتخابية

نشرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية مقالاً قالت فيه إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان دعا إلى انتخابات عامة جديدة في تشرين الثاني المقبل بعد عدم تمكّن حزبه «العدالة والتنمية» من الحصول على الغالبية في البرلمان في الانتخابات التي أجريت في حزيران الماضي.

وتقول الصحيفة، إن قرار أردوغان إجراء الانتخابات جاء بعد فشل محاولات تشكيل حكومة ائتلافية، وتصف محاولته تشكيل حكومة ائتلافية بأنها مجرّد تمثيلية. وتضيف أن أردوغان، الذي تولى رئاسة الوزراء ثلاث فترات قبل أن يصبح رئيساً، بدا بالفعل عاقد العزم على أن يصوّت الناخب التركي له في انتخابات جديدة.

والشهر الماضي شنّ أردوغان ما سمّته الصحيفة «حرب استنزاف» ضدّ حزب العمال الكردستاني، وتقول إن حملة أردوغان ضد الحزب جاءت كمحاولة لوصم الحزب الذي أحبط ناخبوه مساعي أردوغان في الحصول على الغالبية في البرلمان. وأشارت الصحيفة إلى أن الطريقة التي يحكم بها أردوغان تركيا تهدّد بسقوط البلاد في الفوضى. وتضيف أن أردوغان قال الشهر الماضي إن السلطة في يد الرئيس.

وتقول الصحيفة إن الحكومة التركية شنّت هجوماً واحداً فقط ضدّ تنظيم «داعش»، والعشرات ضدّ مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وإن أردوغان يصرّ على أن الميليشيات الكردية، التي تقاتل تنظيم «داعش» ولكنها متحالفة مع حزب العمال الكردستاني، أكثر خطراً على تركيا من التنظيم الإرهابي.

وترى الصحيفة أن الاقتصاد التركي يبدو أقل قدرة على تحمّل أي اضطراب محتمل في البلاد، مع ركود النموّ وانخفاض قيمة الليرة وارتفاع كلفة الاقتراض الأجنبي.

وتختتم الصحيفة قائلةً إن الفرصة سانحة أمام الناخبين الأتراك لإنهاء استحواذ أردوغان على السلطة، بإعادة ما قالوه في حزيران الماضي بصورة أكثر وضوحاً.

صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

السلاح «الإسرائيلي» يطيل أمد الحرب الأهلية في جنوب السودان

ذكرت صحيفة «هآرتس» العبرية أنّ خبراء أمميين، أكدوا أن السلاح «الإسرائيلي» يساهم بشكل كبير في إذكاء الحرب الأهلية في جنوب السودان، وإطالتها، كاشفين أن جيش جنوب السودان وضباطه، يستخدمون أسلحة من إنتاج الصناعات العسكرية «الإسرائيلية»، مثل بندقية «ساعر».

وجاء في تقرير الخبراء الأمميين أن «جيش التحرير الشعبي» في جنوب السودان، يطبّق سياسة الأرض المحروقة، ويقوم بحرق المنازل بمن فيها، وقتل المدنيين من دون تمييز، والاغتصاب وتدمير البنية التحتية، وتهجير الناس من منازلهم، وكل ذلك باستخدام اسلحة «إسرائيلية».

وقال التقرير، إن رسائل عدة وُجّهت لـ«إسرائيل» في هذا الخصوص، بانتظار الرد «الإسرائيلي». ودعا التقرير إلى تعزيز الرقابة على صادرات السلاح «الإسرائيلي» إلى جنوب السودان، وأكد صحة الاتهامات التي توجهها منظمات وهيئات حقوقية دولية لـ«إسرائيل» بالتدخل في ما يجري، ويطالبها بتغيير سلوكها، والمساهمة في وقف الحرب.

احتمال نشوب حرب جديدة بين «إسرائيل» و«حماس»

قالت «مجموعة الأزمات الدولية»، في تقرير لها، ان فرص نشوب حرب جديدة بين «إسرائيل» و«حماس»، لا تزال أكبر من إمكانية التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وأضافت، أنه على رغم ان الطرفين غير معنيين في الوقت الراهن بالحرب، لكن الأسباب التي أدت إلى اندلاع حرب السنة الماضية لا تزال قائمة، خصوصاً في ظل استمرار الحصار وتراجع الوضعين الاقتصادي والمالي في قطاع غزة، والخلافات القائمة بين «حماس» و«فتح» حول الأوضاع المتأزمة في القطاع.

ويشير التقرير إلى تشابك المصالح والصراعات بين «حماس» و«إسرائيل»، وبين السلطة الفلسطينية ومصر، وتأثيراتها على الواقع في غزة، مبيناً ان سكان القطاع يعيشون محنة لم يسبق لها مثيل، ويشعرون ان القادة السياسيين الفلسطينيين تخلوا عنهم.

وبحسب التقرير، فإن الواقع الاجتماعي إلى جانب الوضع الاقتصادي الصعب والقيود التي تفرضها «إسرائيل» وتأثيرات الانقسام على الحياة، تعزز احتمال نشوب حرب جديدة، يمكن ان تخدم «حماس» في التعامل مع التحديات الداخلية في ظل انهيار الخدمات الحكومية والاحتجاجات الاجتماعية، خصوصاً أنّ الحرب تسمح للحركة بتعزيز سلطتها وإعادة تأسيس مصداقيتها في اوساط الفلسطينيين من خلال الخيار العسكري الذي سيؤدي إلى وضع ترتيبات جديدة لاتفاق وقف إطلاق النار بما يخدم كافة الأطراف.

الحوار مع «حماس» كفيل بتعزيز فرص الحلّ السياسي مع الفلسطينيين

قالت دراسة لمعهد «أبحاث الامن القومي الإسرائيلي»، نشرتها صحيفة «معاريف» العبرية، إن حركة حماس و«إسرائيل»، لا ترغبان بأي مواجهة جديدة، معتبرة ان غزة عادت لتكون أكثر نقطة يمكن، أو ربما، يجب ان تجري «إسرائيل» معها حواراً سياسياً وجغرافياً، لا سيما أنّ تطبيق خيار غزة أولاً، باعتباره منصة لتقدم العملية السلمية، سيكون أكثر تعقيداً، على ضوء حقيقة انفصال الصراع «الإسرائيلي» ـ الفلسطيني إلى ثلاثة صراعات في العقدين الأخيرين.

وأضافت الدراسة، ان المحاولات السابقة للتنصل من حماس وغزة من أجل انطلاق عملية التسوية، لم تقرّب «إسرائيل» والفلسطينيين من أي اتفاق للسلام، لأن «إسرائيل» ركزت جهودها من اجل إضعاف حماس وعزل حكومتها في غزة، واختارت الحوار مع السلطة الفلسطينية باعتبارها الطريقة الامثل للدفع باتجاه التوصل إلى تفاهم «إسرائيلي» ـ فلسطيني، أو كفرصة لمواصلة عزل حماس وإضعافها على حد سواء. لكن هذه السياسة التي جمعت بين القيود الاقتصادية والعزل السياسي، لم تُخضع حماس، كما لم تساعد سياسة التنصل من قطاع غزة، في إحداث تقدم باتجاه اتفاق سياسي بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية.

وجاء في الدراسة، ان التنصل من المشكلة لم يحلها بل فاقمها، بحيث بقيت حماس وغزة مكوّنين أساسيين في الساحة الفلسطينية، وثبت أن التعاطي معهما ضروري لأي مسعى باتجاه عملية سياسية بين «إسرائيل» والفلسطينيين. كما ان تجاهل حماس، وهي الجهة السياسية التي تسيطر في غزة، ومحاولة فرض اتفاق سياسي لا تكون مستعدة لقبوله، ولو بشكل غير علني، سيعقد الاوضاع على حركة فتح، ناهيك عن ان حماس ستعمل على تشويش العملية التي لا تشارك فيها، والتي قد لا تجني منها أيّ فائدة.

وأكدت الدراسة، انه حان الوقت لوقف إطلاق النار بين «إسرائيل» وحماس، خصوصاً أن الطرفين أبدياً رغبتهما بعدم الوقوع في أيدي الفصائل الجهادية التي تريد إشعال جولة جديدة من العنف على الساحة الغزية، لكن الوصول إلى اتفاق دائم لوقف اطلاق النار، يتطلب السعي إلى تفاهم صريح أو ضمني بين «إسرائيل» وحماس على حساب السلطة الفلسطينية، والعكس صحيح. يضاف إلى ذلك، ضرورة الإبقاء على الدمج السياسي بين غزة والضفة الغربية، ومنحه أولوية على سلم الأولويات كوسيلة لإعادة العملية السياسية إلى مسارها، كما من الضروري وجود تنسيق بين السلطة وحماس، في قضايا الاعمار وإقامة المشاريع في القطاع.

كذلك، يجب المثابرة على الالتزام للسلطة الفلسطينية باعتبارها شريكاً في العملية السياسية، من خلال تقديم دعم اقتصادي حقيقي، إلى جانب مراقبة حثيثة للتنسيق الحقيقي بين السلطة وحماس، الأمر الذي قد يتطور جهود مصالحة بين الطرفين، وبلورة قواعد لعب جديدة، وموازين قوى مؤسسية بينهما.

يضاف إلى ذلك انه يجب اقناع السلطة الفلسطينية بان أي مبادرة سياسية مفصلة، ولو كانت خطة متدرجة طويلة الأمد، مثل خطة «غزة أولاً» لا تعني القفز فوق السلطة، التي تبقى ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني في العملية السياسية.

وقالت الدراسة، انه يجب الايضاح لحماس ان مبادرة سياسية مثل مشروع الإعمار، لا تهدف بأي حال من الأحوال، التخفيف من تواجدها العسكري في القطاع، مع الأخذ بعين الاعتبار ان نزع سلاح حماس ليس هدفاً واقعياً في الظروف الحالية، وكذلك محاولة وقف جهود الجركة للتسلح، اذ يجب ان يوحي مشروع الإعمار الشامل للقطاع، لحماس بأن عليها تقديم تنازلات في المقابل، سواء تجاه السلطة أو تجاه «إسرائيل»، إذا كانت معنية فعلاً بعدم مواجهة مخاطر تهدد استمرار سلطتها في القطاع.

تقرير

مأزق أردوغان السياسي... والحرب التركية ضدّ «داعش»

نشرت «بوليتيكو» الأميركية مقالاً عن أزمة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والحرب التركية ضد «داعش»، جاء فيه:

في 23 تموز، تبارت كل وسائل الإعلام تقريباً في كتابة تلك عناوين منها: «تركيا تنضم لمكافحة داعش. وتفتح القاعدة الجوية لقوات التحالف. واشنطن وأنقرة تتفقان على المنطقة الآمنة في سورية». ووصفت وسائل الإعلام التركية قرار أنقرة شنّ ضربات جوية على قوات زعيم داعش «أبو بكر البغدادي» بأنها «تغيير قواعد اللعبة»، وهو ما يلجأ الصحافيون إلى قوله عندما يتعبون في قول أي أمر آخر، غير مُلمّين بالموقف ويتلهفون للعودة إلى تغطية «دونالد ترامب».

وتتمثل اللعبة الوحيدة التي يبدو الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان » مهتماً فعلاً بتغييرها هي اللعبة السياسية التي فقدها بشكل غير معهود منذ منتصف حزيران عندما خسر حزب «العدالة والتنمية» الغالبية البرلمانية التي سيطر عليها من تشرين الثاني 2002. أفضل تفسير لتحركات أردوغان ضدّ «داعش» أنها محاولة يائسة ومعقدة للغاية لاستعادة ما فقد. وإذا فشلت خطته، فإنه ربما لا سبيل هناك للعودة من على الجبهات التي تجرأ أردوغان وفتحها على نفسه.

ومن الصعب أن نصدق أن أردوغان نظر نظرة جديدة ومتأنية إلى ما يحدث في سورية والعراق، وخلص إلى نتيجة مفادها أن الانضمام إلى الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد «داعش» كان في المصلحة الوطنية لتركيا. إن النظرية السائدة بين المراقبين في تركيا تقول: وافقت أنقرة على القتال ضد «داعش»، ثم أن الولايات المتحدة ستسمح بمهاجمة الأكراد (الذين هم أيضاً في حالة حرب مع داعش)، وبالتالي تحسين الآفاق السياسية لحزب «العدالة والتنمية» في الانتخابات البرلمانية، والتي ستكون بمثابة تحديد موعد للسقوط. ولكن المنطق والعقلانية لتحركات أردوغان من الصعب أن يتم مناقشتها.

وفي مقابل منح أردوغان الأميركيين وقوات التحالف الوصول إلى عدد من القواعد التركية، لم تحرك إدارة «أوباما» ساكناً في الوقت الذي تجددت فيه حرب الأتراك مع حزب العمال الكردستاني، وهو المنظمة الإرهابية التي تشن الحرب على تركيا منذ منتصف الثمانينات. كما وافقت الحكومة الأميركية علناً على مساعدة أنقرة لإنشاء «منطقة آمنة» للاجئين السوريين في شمال سورية، الأمر الذي يجعل من المستحيل على الأكراد السوريين إقامة كانتون مستقل يستمر إقليمياً في شمال سورية.

الصراع مع الأكراد بمثابة سياسة جيدة جداً لـ«أردوغان »، وهو يسعى إلى تعزيز قاعدة قومية له، تعتبر الأكراد ألد الأعداء. ويحسب أردوغان بوضوح فإن تسعير الحرب ضد حزب العمال الكردستاني وتحطيم آمال الأكراد السوريين في شأن مزيد من الحكم الذاتي سيعكس نتائج انتخابات حزيران الماضي، وتعود الغالبية البرلمانية مجدداً لحزب «العدالة والتنمية» عن طريق إضعاف الحزب القائم على أساس كردي بشكل قانوني، والذي يتهمه بكونه امتداداً لحزب العمال الكردستاني.

نظريات «داعش – القواعد التركية – المنطقة الآمنة – قتال الأكراد» كلها تعزز مكانة أردوغان السياسية. وإلا لماذا يقوم الأتراك بتغيير موقفهم من الحرب ضد «داعش»؟ فعلى مدى السنة الماضية، كانت أنقرة تملك نظرة غير واضحة تجاه الاستراتيجية الأميركية، إذ اعتبرها الأتراك ضعيفة وغير كفوءة؛ نظراً لأنها لم تعالج ما تعتبره أنقرة أن يكون سبباً جذرياً لتواجد «داعش» من الأساس، تعني بذلك الرئيس السوري بشار الأسد. كما كانوا أيضاً في قلق تام، فعلى عكس مدينة نيويورك، فإن اسطنبول تبدو قريبة نسبياً إلى «داعش»، وأنه إذا انضمت تركيا إلى الولايات المتحدة، فقد بات الدم أكثر قابلية للإراقة في ميدان تقسيم أكثر من «تايمز سكوير». الأهم من ذلك؛ أنه قد يشعر الأتراك أن العنف وعدم الاستقرار اللذين يعمان سورية والعراق قد عززا من احتمالات أن الأكراد في هذه الدول الفاشلة قد يسعون إلى الاستقلال. وهذا بالطبع سينعكس على أفكار 14 مليون كردي في تركيا وأفعالهم، والذين قد يفكرون في فعل الشيء نفسه. وإلى حد أن «داعش» والأكراد كانوا يقاتلون بعضهم البعض في شمال سورية والعراق، فإن أنقرة كانت راضية عن مشاهدة تلك الأطراف وهي تفتك ببعضها.

فكرة أن أنقرة انضمت إلى جهود مكافحة «داعش» التي تقودها واشنطن من أجل محاربة الأكراد تحتوي على بعض الوزن الزائد من مصادر عسكرية أميركية مجهولة. أخبرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أنهم يعتقدون أن الأتراك يقبلون البيت الأبيض. ويتوقف التفسير كله على حقيقة أنه منذ أعلنت وسائل الإعلام عن «تغيير قواعد اللعبة»، قامت القوات الجوية التركية بغارة جوية واحدة على «داعش»، بينما هاجمت مواقع لحزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا بانتظام.

وتشكو الحكومة العراقية أيضاً من الغارات التركية ضد المقاتلين الأكراد في جبال قنديل. ومن ظاهر الأمر يبدو أن هناك بعض السياق المفقود. وطلب القادة العسكريون الأميركيون من الأتراك التوقف حتى تصل الطواقم الأميركية إلى إنجرليك، ووقتذاك يمكن لكل فرد أن يقوم بفرز ما الذي على الأرجح يمكن أن يكون تحت مسمى الأجواء المزدحمة. وهذا معقول بالتأكيد، ويفسر لماذا كان هناك عدد قليل جداً من الرؤوس الحربية التركية على جبهات قتال «داعش»، لكن هذا لا يغير ما يبدو أنه سيكون استراتيجية شاملة لتركيا في خدمة طموح أردوغان الذي لا سقف له.

وقد خلق أردوغان انطباعاً عن نفسه بأنه القط الداهية على مدى سنوات عدّة، ولكن هناك مخاطر تحيط به في كل مكان داخل بؤرة هذه الاستراتيجية. ويبدو ممكناً تماماً أنه على رغم حالة الاستعداد التركية للحرب، فإن نتائج الانتخابات البرلمانية الجديدة ستكون هي نفسها التي كانت في حزيران، عندما توافد الناخبون مصوتين للمنافس القومي لحزب «العدالة والتنمية» وتخلت الدائرة الكردية الدينية للحزب عنه. وستكون النتيجة بالضبط عكس ما يريد أردوغان؛ بمعنى أنها التسوية بشكل دائم وتهميش الرئيس.

ومن الممكن أيضاً أن المناوشات الحالية مع حزب العمال الكردستاني تصبح معركة أطول وأكثر دموية. ويلقي الأتراك، بطبيعة الحال، اللوم على حزب العمال الكردستاني في بادئ الأمر، ولكن بما أن عدد الجثث التي تعود في أكياس تزداد، وهناك ارتفاع في معدل دفن الجنود الأتراك، فإن الشعب قد يتحول بشدة ضد أردوغان وحزب «العدالة والتنمية». وهناك دلائل متفرقة أن هذه الديناميكية جارية بالفعل في وقت يتساءل الأتراك لماذا هم فجأة في حالة حرب مرة أخرى بعد هدوء دام أكثر من سنتين ونصف السنة.

وأخيراً، حتى لو كان الأتراك لا يطلقون النار على «داعش»، فإن حقيقة أن أنقرة فتحت قواعدها لطائرات التحالف يضع تركيا في مرمى «داعش». وردّاً على قرار تركيا السماح لطائرات التحالف باستخدام قاعدة إنجرليك وقواعد أخرى، أصدر «داعش» شريط فيديو يوم الثلاثاء متعهداً بقهر اسطنبول، وواصفاً الزعيم التركي بأنه «كافر وخائن». وبناءً عليه، فإنه بعد النجاح في تجنب المواجهة مع المجموعة الإرهابية لفترة طويلة على مدار السنة، فإن أيّ عملية قتل لجنود في أنقرة كيزيلاي أو بطول شارع الاستقلال في اسطنبول، من المرجح أن تُحمّل المسؤولية عن إراقة الدم إلى أردوغان.

تمثل سياسة اللحظة الراهنة أكبر تحد يواجهه أردوغان منذ بداية قيادته البلاد رسمياً في آذار 2003. فتقريباً كل ما يشغل بال واهتمام أردوغان هو على المحك؛ وما يشغل باله يشمل الرئاسة التنفيذية التي سعى لأجلها، ومستقبل حزب «العدالة والتنمية»، وإرثه من عملية السلام. ومن غير الواضح كيف سيقوم أردوغان بتحويل الضغوط السياسية الشاملة لمصلحته. فأي تحرك لتسوية أحد هذه الضغوط يخلق مشكلة أخرى بالنسبة إليه. ومن الصعب عليه العودة إلى البئر وإلقاء اللوم على الولايات المتحدة، التي دعاها لتكون في القلب من المعمعة، أو أي من الذين استدعاهم في الماضي واستغلهم بمهارة لتفادي فشل الحكومة.

ولم يعد ينعم الرئيس في الوقت الحالي بأي أريحية أو هدوء كما كان في السابق، إذ إن هناك تهديدات متعددة تواجهها تركيا، تتمثل في الجماعات الإرهابية العنيفة والمكائد السياسية التي تحاك به وبحزبه. وهناك علامات على وجود ضعف سياسي يمكنه من تغيير دفة الأمور لمصلحته. وإذا نجح أردوغان في حل اللغز، فإنه سينعم برئاسته التنفيذية، كما سيواصل رؤيته التحول من البلاد، والعكس صحيح، فلو فشل في حله له، فإن تركيا ستعاني لفترة طويلة من عدم الإستقرار والعنف. وفي كلتا الحالتين، سيدفع الأتراك ثمناً باهظاً.